النهج الثامن

فى القياسات الشرطية وفى توابع القياس

إشارة إلى الاقترانات الشرطية :

إنا سنذكر بعض هذه ، ونخلى عما ليس قريبا من الطبع منها ، بعد استيفائنا جميع ذلك فى كتاب « الشفاء » وغيره .

ونقول : إن المتصلات ، قد تتألف منها أشكال ثلاثة ، كأشكال الحمليات

تشترك فى « تال » أو « مقدم » .

وتفترق بـ « تال » أو « مقدم » .

كما كانت فى الحمليات :

تشترك فى « موضوع » أو « محمول » .

وتفترق بـ « موضوع » أو « محمول » .

والأحكام : تلك الأحكام .

وقد تقع الشركة ، بين « حملية » و « منفصلة » :

مثل قولك : الاثنان عدد . وكل عدد: إما زوج ، وإما فرد .

واستخراج الأحكام فى هذا ـ مما سلف ـ سهل .

وكذلك قد تشترك منفصلة مع حمليات :

مثل قولك هذا[1] المعنى ، وليكن :

« ا » إما أن يكون « ب » ، وإما أن يكون « ج » وإما أن يكون « د » .

وكل « ب » و « ج » و « د » هو « ه » .

فكل « ا » فهو « ه » .

---

(١) وفى نسخة « فى هذا » .

واستخراج الأحكام فى هذا أيضا ـ مما سلف ـ سهل .

وقد تقترن الشرطية المتصلة ، مع الحملية .

وأقرب ما يكون من ذلك إلى الطبع ، أن تكون الحملية ، تشارك تالى المتصلة الموجبة ، على أحد أنحاء شركة الحمليات

فتكون النتيجة متصلة : مقدمها ، ذلك المقدم بعينه .

وتاليها : نتيجة التأليف ، من التالى الذى كان مقترنا بالحملية .

مثاله : أنه ، إن كان « ا » « ب » ، فكل « ج » « د » . وكل «د» « هـ » .

يلزم منه ، أن يكون[1] : إذا كان « ا » « ب » ، فكل «ج» « هـ[2]»

وعليك أن تعد سائر الأقسام ، من[3] نفسك على ماعلمته .

وقد يقع مثل هذا التأليف من متصلتين ؛ تشارك إحداهما ، تالى الأخرى ، إذا كان ذلك التالى متصلا أيضا ؛ ويكون قياسه ، هذا القياس

---

(١) وفى نسخة « أنه » .

(٢) وفى نسخة زيادة :

« فهذه النتيجة مؤلفة من مقدم المتصلة ، ومحمول الحملية .

ومثاله : إن كان هذا المقبل إنسانا ، فهو منتصب القامة ، وكل منتصب القامة ضحاك .

ينتج : إن كان هذا المقبل إنسانا ، فهو ضحاك » .

(٣) وفى نسخة « مما علمته » وحذف « من نفسك » .

وأما تتميم القول فى الاقترانات الشرطية ، فلا يليق بهذا المختصر[1]*

إشارة إلى قياس المساواة[2] :

إنه ربما عرف من أحكام المقدمات أشياء ، تسقط ، ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس .

مثل قولهم : « ج » مساوٍ لـ « ب » و « ب » مساوٍ لـ « ا » .

فـ « ج » مساوٍ لـ « ا » .

فقد أسقط منه أن : مساوى المساوى ، مساوٍ . وعدل بالقياس عن وجهه من وجوب الشركة فى جميع الأوسط ، إلى وقوع الشركة فى بعضه*

إشارة إلى القياسات الشرطية الاستثنائية :

القياسات الشرطية الاستثنائية :

إما أن توضع فيها متصلة ، ويستثنى:

إما : عين مقدمها ، فينتج عين التالى :

مثل أنه : إن كانت الشمس طالعة ، فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة ، فالكواكب خفية .

أو[3] نقيض تاليها ، فينتج نقيض المقدم :

---

(١) وفى نسخة « بالمختصرات » .

(٢) فى النسخ التى تحت يدى « المساوات » بتاء مفتوحة .

(٣) مقابل قوله « إما عين مقدمها » .

مثل أن نقول : ولكن الكواكب ليست بمخفية ، فينتج ، فالشمس ليست بطالعة .

ولاينتج غير ذلك .

أو توضع[١] فيها منفصلة حقيقية ، فيستثنى :

عين مايتفق منها[٢] ، فينتج نقيض ماسواها :

مثل : إن هذا العدد ، إما تام ، وإما زائد ، وإما ناقص .

لكنه تام . فينتج نقيض مابقى .

أو يستثنى[٣] نقيض مايتفق منها[٤] ، فينتج عين مابقى ؛ واحدا كان ، أو كثيراً :

مثل : إنه ليس بتام . فهو إما زائد ، وإما ناقص ؛ حتى تستوفى الاستثناءات فيبقى قسم واحد .

أو توضع منفصلة غير حقيقية[٥] :

فإما أن تكون مانعة الخلو فقط ؛ فلا ينتج إلا استثناء النقيض لعين الآخر :

مثل قولهم : إما أن يكون زيد فى الماء ، وإما أن لايغرق . لكنه غرق ؛ فهو فى الماء . [٦]لكنه ليس فى الماء ؛ فهو لم يغرق .

---

(١) مقابل قوله « إما أن توضع فيها متصلة » .

(٢) وفى نسخة « فيها » .

(٣) مقابل قوله « فيثنى عين ... الخ » .

(٤) وفى نسخة « فيها » .

(٥) مقابل قوله « أو توضع فيها منفصلة حقيقية » .

(٦) لو كان هنا كلمة « أو » لكان أظهر . أنظر صنيعه فى المثال التالى .

ومثل قولهم : إما أن لا يكون هذا حيوانا ، وإما أن لا يكون هذا نباتا[1] لكنه حيوان ؛ فليس بنبات . أو لكنه نبات ؛ فليس بحيوان .

وإما أن تكون المنفصلة من الجنس الذى الغرض[2] منه ، منع الجمع فقط ، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معا .

وقوم يسمونها « الغير تامة الانفصال و[3] العناد » فحينئذ إنما[4] ينتج

---

(١) لو حذفت هذه الكلمة « هذا » اكتفاء بذكرها فى المقدم ؛ لكان أظهر ؛ لأن تكرارها يشعر بأن المشار إليه هنا، غير المشار إليه هناك ، والشاهد لا يتم إلا بناء على أن المشار اليه فى الموضعين واحد .

(٢) وفى نسخة « الغرض فيه » وفى نسخة « الغرض فيه » .

(٣) وفى نسخة « أو » بدل الواو .

(٤) وفى نسخة « لايمكن أنها ينتج فيها استثناء العين » .

ولعل هذا خطأ نسخ . قال « الإمام » فى « اللباب » ص٤٣ : « وأما إن كانت مانعة من الجمع فقط :

فاستثناء نقيض أيهما كان ، لايفيد ؛ لما بينا أن نقيض أيهما كان يوجد مع وجود الآخر ، ومع عدمه .

ولكن استثناء وجود أيهما كان ، ينتج عدم الآخر ؛ لما بينا أن اجتماعهما ، محال . فوجود أيهما كان يدل على عدم الباقى » .

وكذلك قال « صاحب البصائر » ص ١٠٢ :

« وإن كانت مانعة الجمع ، أنتج فيها استثناء العين ، نقيض الآخر . ولا يتنج استثناء نقيض ، شيئا » .

فيها[1] استثناء العين . وتكون النتيجة نقيض التالى فقط :

مثل قولك : إما أن يكون هذا حيوانا ، وإما أن يكون شجراً .

فى جواب من قال : هذا حيوان شجر* .

إشارة إلى قياس الخلف[2] :

قياس الخلف مركب من قياسين :

أحدهما : اقترانى .

والآخر : استثنائى .

---

(١) وفى نسخة « منها » .

(٢) الظاهر أنه بضم « الخاء » وفتحها ، مع سكون « اللام » .

قال « شارح الشمسية » ج ٢ ص ٢٣٦ :

« قياس الخلف : قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه .

وإنما سمى خلفا ، أى باطلا ، لا لأنه باطل فى نفسه ، بل لأنه ينتج الباطل ، على تقدير عدم حقيقة المطلوب » .

رجعت إلى متن اللغة ، لأرى كيف تضبط هذه المادة ، حين تكون بمعنى البطلان. فوجدت « صاحب المختار » يقول :

« والخلف بضم الخاء ، الإسم من الإخلاف ، وهو فى المستقبل كالكذب فى الماضى » .

وكتب « السيد الشريف » تعليقا على عبارة « شارح الشمسية » قال :

« قوله : وإنما سمى خلفا ، أى باطلا :

أقول : هذا الوجه فى التسمية ، هو الذى ارتضاه الجمهور .

وقيل : إنما سمى خلفا — يظهر من التعليل الآتى بعد ، أنه بفتح الخاء —

مثاله : إن لم يكن قولنا : ليس كل « ج » « ب » ، صادقا ؛ فقولنا : كل « ج » « ب » ، صادق .

وكل « ب » « د » . على أنها مقدمة بينة لاشك فيها ، أو بينت بقياس .

فينتج منه : إن لم يكن قولنا : ليس كل «ج» «ب» صادقا ، فكل «ج» «د».

ثم نأخذ هذه النتيجة ، ونستثنى نقيض المحال ، وهو تاليها .

فنقول : لكن ليس كل « ج » « د » فينتج نقيض المقدم ، وهو أنه : ليس[1] ليس قولنا : ليس كل « ج » « ب » صادقا ، بل هو صادق.

لأن المتمسك به يثبت مطلوبه ، بإبطال نقيضه ؛ فكأنه يأتى مطلوبه ، لاعلى سبيل الاستقامة ؛ بل من خلفه .

ويؤيده تسمية القياس ، الذى ينساق إلى المطلوب ابتداء ، أى من غير تعرض لإبطال نقيضه ، بـ « المستقيم » . كأن المتمسك به يأتى مطلوبه من قدامه على الاستقامة » .

هذا وقد ضبطت « طبعة ليدن » هذه الكلمة ، بفتح « الخاء » .

(١) « ليس » الأولى تذهب أثر «ليس» الثانية ؛ بناء على قاعدتهم المشهورة:

« نفى النفى ، إثبات » .

فيصبح الباقى هكذا :

قولنا ليس كل « ج » « ب » صادق .

ولذلك عقب بقوله : بل هو صادق .

ومرجع الضمير فى قوله « بل هو صادق » ، قوله « قولنا : ليس كل « ج » « ب » .

وذلك : أن « ليس » الثانية تقوم مقام « لم يكن » فى صيغة القياس . =

وأما أن القياس المستقيم[١] الحملي ، كيف يرجع إلى الخلف ؟ ! والخلف كيف يرجع إليه؟! . فهو بحث آخر : يلاحظ الحال؛ مما ينعقد بين «التالي» وبين «الحملية» ولسنا نحتاج إليه الآن .

ومداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة ، وتقرينه[٢] مع المقدمة الصادقة، التي لاشك فيها .

فينتج نقيض المقدم المحال ، على حاله * .

فقوله : لم يكن قولنا : ليس كل « ج » « ب » صادقا .

كان هو المقدم .

فإذا كان الناتج هو نقيض ذلك ، كان هكذا :

ليس « لم يكن قولنا : ليس كل « ج » « ب » صادقا .

فإذا استبدلنا « بلم » « ليس » صار هكذا :

ليس ليس قولنا : ليس كل « ج » « ب » صادقا .

فتذهب « ليس » الأولى و « ليس » الثانية ، فيبقى :

قولنا : ليس كل « ج » « ب » صادق . وهو المطلوب .

وفى نسخة بحذف « ليس » الثالثة .

وهو خطأ ؛ لأن « ليس » الأولى و « ليس » الثانية إذا ارتفعتا ، بناء على تلك القاعدة المشهورة ، يبقى ـ بناء على هذه النسخة ـ قوله : قولنا : كل « ج » « ب » صادق .

وما أراد إثبات صدق ذلك كما يفهم من أول المثال ، بل أراد إثبات كذبه ليصح له : ليس كل « ج » « ب » فتأمل .

(١) قد عرفت معناه فيما مر بك هامش ص٢٦٩ .

(٢) وفى نسخة « وتقريبه » بـ « الباء » بدل « النون » .